

الجزائر هي من بين البلدان العربية الكبرى التي حازت استقلالها في عقد الستينات من القرن الماضي، واهلها واجهوا الفرنسيين المستعمرين لها منذ عام 1830 في حرب شرسة استمرت 16 عامًا، كانت نهايتها بقرار من الرئيس الفرنسي شارل ديغول احلال السلام في البلاد والعمو عن الجزائريين في السجون بسبب مواجهتهم قوى فرنسية اخمدت الثورة. خلال الستينات اعلن عن اكتشافات ملحوظة للغاز والنفط في الجزائر، وكان ذلك في عهد رئيسها الاول المناضل احمد بن بلّال الذي سُجن مع زملائه من قِبَل الثوار عام 1956 بعد استدراج طائرة كانت تنقلهم الى تونس واجبرت على الهبوط غرب الجزائر.

اراد الجزائريون تحقيق استقلالية في استثمار النفط والغاز، وتعاقدا على حيازة المشورة من قِبَل وزير سابق للنفط هو السعودي عبدالله الطريقي الذي كان اسس مكتبا للمشورة حول شؤون النفط مع زميله نقولا سركيس، وقد اقترحا على القادة الجزائريين حصر قرارات انتاج النفط والغاز وكميات التصدير بشركة وطنية اسست على نحو سريع وحازت تسهيلات مصرفية، خصوصا في باريس، وبعض الاستثمارات من الصناديق العربية.

تصدير الغاز الى الاسواق الاوروبية او الى اسواق ابعد كان يستوجب توافر ناقلات تنقل الغاز مسيلاً، ثم يجري تسليمه بالشكل الغازي للاستعمال وبخاصة في معامل انتاج الكهرباء التي تسعى الى خفض التلوث.

ناقلات الغاز لم تكن متوفرة وصناعتها دقيقة ومكلفة، ومع ذلك تمكنت فرنسا من ان تكون اول مصنّعة لناقلات الغاز المسيل التي كانت تُنجز في لاسيوتا...وبالمناسبة، اصبحت هذه الشركة مملوكة من اللبنانيين عبر بنك انتر لفترة، ومن ثم اوجبت حاجات الشركة اللبنانية بعد الاشراف عليها من مديرين تم انتقاؤهم لاسباب حزبية الى نقص في السيولة ولجأت الى بيع لاسيوتا وارض ثمينة في جادة شانزليزيه. المكان الآخر الذي توافرت فيه صناعة ناقلات الغاز المسيل اوائل السبعينات كان السويد، واليوم يمكن انجاز هذه الناقلات بكلفة اقل في كوريا الجنوبية.

صناعة النفط والغاز في الجزائر تعرضت لمساوئ ادارية كبيرة، وقد سجن عدد من مديري الشركة ممن كانوا مسؤولين إما عن بناء الناقلات وإما عن انجاز عقود التصدير وبعض عقود الاستكشافات. والسبب الرئيسي لتفشي الرشى والفساد كان سيطرة اجهزة الاستخبارات على قرارات المديرين وحتى على مجلس الادارة.

رؤساء الجزائر الاول منذ تاريخ الاستقلال في تموز 1962 كانوا: احمد بن بلّال؛ هوارى بومدين؛ رابح بيطاط؛ والشاذلي بن جديد. وقد انفتح هؤلاء الرؤساء الاربعة على التعاون العربي، وساهم الشاذلي بن جديد مع العاهل السعودي الملك فهد وأمير الكويت في محاولة انتهاء الحرب اللبنانية من دون نتيجة. وكان الرؤساء الاربعة حريصين على تطوير شركة النفط الوطنية سوناطراك التي اصبحت من الشركات العالمية الكبرى.

تراكمت عائدات الغاز والنفط، وبعد اواخر الثمانينات كانت تكاليف الناقلات قد توافرت، لكن تولي عبد العزيز بو تفلقة الحكم قبيل انتهاء القرن العشرين واستمرار رئاسته فترة عشرين سنة افسح في المجال للعقود التعاقدية الخاضعة اساساً لموافقة شقيقه، وهذا الشقيق تولى الحكم فعلاً في السنوات الثلاث الاخيرة التي انتهت باستقالة بو تفلقة.

لسنة واحدة تقلّد عبد القادر بن صالح الحكم، ولم يكن بإمكانه التصدي لمسار الهدر واصبح الامر في عهدة الرئيس عبد المجيد تبون، الذي يبدو انه مصرّ على ملاحقة المتلاعبين بأموال الدولة. فقد احال رئيسي وزراء في عهود الرؤساء السابقين على المحاكمة بتهمة الرشى والفساد، كما احال المدير العام للشركة الوطنية على المحاكمة، وسبق له ان سجن عددا من المديرين العامين.

قبل اربع سنوات كان لدى الجزائر احتياط نقدي يناهز الـ 200 مليار دولار، وقد تناقص هذا الاحتياط نتيجة هبوط اسعار النفط والغاز وبسبب الرشاشى المتمثلة بإجراء ببيوعات بأسعار مخفضة الى مستوى لا يتجاوز الـ 50 مليار دولار، وهذا الامر فرض على الجزائر اتخاذ قرار بمنع استيراد السيارات، علماً ان الجزائر كانت انجزت اتفاقات لتصنيع السيارات كما فعلت حكومة المغرب، لكن التجربة الجزائرية كانت فاشلة لان الحكم استثنائي من قِبَل اجهزة المخابرات، في حين ازدهرت صناعة السيارات في المغرب، وتمثل صادراتها جزءاً ملحوظاً من عائدات النقد الاجنبي للبلاد.

ان الدرس الواضح للبنان هو مما حدث للجزائر، وهذا درس من الماضي وقد يكون درساً لتصور مستقبل تطوير صناعة النفط والغاز في لبنان، ولن يكون للدرس اي نفع او صدى اذا لم يدرك القيمون على الحكم عندنا مسؤولياتهم عن صون مستقبل البلد. فلبنان يتحول يوماً بعد يوم الى بلد كسوريا، علماً ان مثال سوريا لا يخدم التطور، فهي لم تكن لتتمكن من الاستمرار في الاتفاق على الاستيراد لولا توافر مشتقات النفط لحاجاتها عبر لبنان، وعبر الاستفادة من الدعم الذي يحظى به هذا الاستيراد المفترض ان يكون للبنانيين وحدهم وليس للجارة التي لم يبق من سكانها اكثر من النصف.

رئيسنا، الذي يفترض انه يمثلنا نحن اللبنانيين جميعاً وليس فئة المسيحيين فقط، يعلن تكراراً انه يريد محو الفساد والافساد في لبنان، ويصر على ان البداية تكون بإنجاز المحاسبة الجزائرية لحسابات مصرف لبنان، وهذه الحسابات موثقة من شركتين للمحاسبة تحوزان الشهادات الدولية، في حين ان السبب الرئيسي للعجز هو إدارة شؤون وزارة الطاقة من قِبَل 40 خبيراً من الهواة، الى ادراج اسماء عشرة وزراء وخبراء مقربين من الرئيس على لائحة الاستفادة غير المشروعة، وذلك من قِبَل السلطات الاميركية، وسيفاجأ الرئيس عندما تصدر اللائحة قريباً... فهل يقدم على محاسبة فريق الهدر الاكبر، وزراء الطاقة منذ عام 2010 ووزراء الاتصالات، ام يستمر في عدم الالتفات الى الاسباب الحقيقية للعجز؟